لسانيات التراث في ضوء الدرس الحديث

د.بايزيد جاب الله
جامعة الجلفة

يستهدف الباحثون من خلال الاتجاه التأصيلي إلى دراسة الفكر اللغوي العربي القديم من حيث أنّه تصورات ومفاهيم وطرق تحليل في ضوء النظريات اللسانية الحديثة، وذلك سعيا إلى التوفيق بين مضامين التراث اللغوي العرب، وما تقدّمه اللسانيات الحديثة من نظريات.

وينتهج أصحاب هذا الاتجاه في سعيهم لتأصيل جوانب من نظرية النحو العربي منهجا تقابليا. هذا المنهج الذي " كان من بين المناهج التي اصطنعها النحاة العرب المحدثون في نطاق البحث على أساس التحليل التقابلي (Contrastive Analysis)، وهو اتجاه آني (Synchronic) يقوم على دراسة الفروق بين لغتين أو لهجتين أو أكثر لاستخلاص مبادئ يمكن الاستناد إليها في ترجمة مشكلات تعليم اللغات وحلها، ولاسيما اللغات الأجنبية ".([1])

وتسير الدراسات التقابلية في اتجاهين: ([2])

الأول: اتجاه نظري يدرس الجانب المراد دراسته في لغة ما دراسة مستوفاة، دقيقة، متعمقة، ودراسة هذا الجانب من اللغة المقابلة بالقدر نفسه من الأهمية والدقة، ومن ثم إجراء دراسة تقابلية بين الجانبين، للتوصل بالتالي إلى مواطن تشابه أو تكافؤ أو تداخل فيما بينهما.

والثاني: اتجاه تطبيقي وظيفي يسعى إلى تيسير تعلم لغة ما بدراسة مستويات مختلفة منها دراسة صوتية، أو صرفية، أو نحوية، أو دلالية، مقابل دراسة مشابهة من لغة أخرى مقصودة وبيان ما يمكن أن تتضمنه واحدة لتسهيل تعليم الأخرى، والإفادة من العادات اللغوية في كل لغة من هاتين اللغتين، والتغلب على الصعوبات التي قد تكتنف مسيرتها النظرية، أو التطبيقية.

وكان للدراسات التقابلية في النحو نصيب من الدراسات التي تمت على أساس هذا المنهج فتم به الكشف عن مدى التقارب، أو التباعد بين النحو العربي وأنحاء أخرى.

ومن أولئك الباحثين الذين خبروا هذا الاتجاه بإقامة التقابل بين أنظار، أو اتجاهات في النحو العربي، وأنظار، أو اتجاهات في النحو الغربي عبد الرحمن الحاج صالح في كتابه (المدرسة الخليلية الحديثة) الذي راح يبحث في الماضي والحاضر ليتخذ من الماضي دليلا على أصالة النحو العربي، ومن الحاضر دليلا على تلاقي أنظار النحو العربي مع أنظار المدرسة التحويلية التوليدية. ([3])

ونهاد الموسى الذي وضع في هذا المجال كتابه (نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث)، وفيه تخير مناهج وأصولا وأنظارا، وأمثلة من النحو العربي، وقابلها بمشابهاتها في نظريات لغوية غربية حديثة، كالبنيوية، والتحويلية التوليدية، والوظيفية.

كما برز هذا الاتجاه في أعمال عبد القادر المهيري، وخاصة كتابه الموسوم بـ (نظرات في التراث) حيث حاول المقابلة بين جوانب من نظرية النحو العربي، وجوانب من المنهج التحويلي التوليدي. كما تجلى ذلك في بعض أعمال نهاد الموسى، ولاسيما كتابه (التفكير اللساني في الحضارة العربية)، وعند حسام البهنساوي في كتابه (أهمية

الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ولا أجدني متفقا مع أحد المعاصرين الذي اعتبر ميشال زكريا يمثل هذا الاتجاه،([4]) لأننا نجده قد غالى فتجاوز التراث النحوي الكبير إلى نحو غربي خالص، محاولا تطبيقه بحذافيره على اللغة العربية. ([5])

وسنحاول في هذه الدراسة تقديم نموذج رائد يمثل المنهج التأصيلي أصدق تمثيل حيث قدم رؤية نموذجية لأصول التعليل النحوي، وطبقه في سائر بحوثه، والباحث هو: عبد الرحمن الحاج صالح.

- موقف عبد الرحمن الحاج صالح من التعليل النحوي :

حاول عبد الرحمن الحاج صالح أن يُؤَصِّل للفكر اللغوي العربي القديم، فعكف على دراسة آراء أحد علماء اللغة الأوائل، وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأحد تلامذته وهو سيبويه. وذلك لإيمانه بوجود نظرية دقيقة في أصولها ومفاهيمها في النحو العربي الأصيل، ولكي تتضح لنا هذه الحقيقة " لابد من إعادة قراءة التراث الذي تركه لنا أوائل النحاة ليس على ضوء النظريات اللسانية الحديثة فقط، وإنما بدراسة ابستمولوجية دقيقة لمفاهيم النحاة، وتصوراتهم، وطرق تحليلهم، وبدون إسقاط أي تصور آخر لتصور النحاة العرب المتأخرين، أو تصور الغربيين عليها ". ([6])

ولقد أعاب عبد الرحمن الحاج صالح على الوصفيين تلك الانتقادات التي وجهوها إلى التراث النحوي العربي القديم، وذلك " لأن النحو العربي قد وضع على أسس ابستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنيوية، وخصوصا في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته، هذا وليس الاختلاف متوقفا على هذا الجانب فقط، بل هناك أيضا اختلاف آخر في النظرة إلى البحث باللغة نفسه، وتدوين الكلام من أجل التحليل".([7])

وكان رواد اللسانيات الوصفية من الباحثين العرب المحدثين قد انتقدوا نظرية العامل والتعليل النحوي، فرأى عبد الرحمن الحاج صالح " أن البحث الصحيح عندهم تصوير للظاهرة ورسم لها، ولذلك فإن السلوك اللغوي عندهم هو ما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في المشاهدات والعمليات الوصفية، وأمّا ما توارى من الظواهر، وما لا يمكن أن يلاحظ في ضمن هذا السلوك، فيجب ألا يعد به لغيابه عن الحواس. وهذا من أثر المذهب التجريبي المتطرف ".([8])

وكان، كما رأينا سالفا، الوصفيون قد تحاملو كثيراً على تعليلات النحاة ووصفوها بعدم العلمية وبالفساد. يقول أنيس فريحة: " كل رأي في تعليل الظواهر اللغوية، لا يخرج عن كونه رأيا، أو حدسا أو تخمينا. وعندما ندخل في نطاق الحدس والتخمين نخرج من نطاق العلم الذي هو موضوعي". ([9]) ويقول محمد عيد: " والتعليل المنطقي إذا لا يصلح وسيلة علمية في اللغة بخاصة والظواهر الاجتماعية بعامة ". ([10]) ورفض عبد الرحمن أيوب التعليل ورأى وجوب " تسجيل ظاهرة الإعراب والبناء دون تعليل لها " . ([11])

وقد ذهب إبراهيم السامرائي" إلى أن التعليل من أساسه شيء غريب في المادة اللغوية النحوية، وهو يتناقض كل التناقض والمنهج الجديد المبني على الوصف". ([12])

ويقول تمام حسان بعد أن نقد نظرية العامل والتعليل: " نرجو أن تكون قد بيّنّا فساد العامل في النحو، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل". ([13])

فهبّ عبد الرحمن الحاج صالح للدفاع عن التعليل النحوي، وسفّه آراء دعاة المنهج الوصفي مؤكدا " أن التعليل هو أيضا من مميزات المعرفة العلمية رغم ما يزعمه أصحاب المذهب المذكور، إذ كيف يقتصر العالم على الملاحظة، وعلى الوصف، ويترك الإجابة عن أهم سؤال يُلقيه على نفسه، وهو السؤال عن كيفية خروج النسب والقوانين والأنظمة إلى الوجود " . ([14])

ويواصل انتقاداته بقوله: " وكذلك نبذوا كل منهج تعليلي، فرجعوا بذلك إلى الوراء، أي إلى نوع من الوصف البدائي، يكتفي بتصوير ما يشاهده، تصويرا شمسيا، وتركوا الأمور الجوهرية التي تنحصر في إقامة النظائر، والكشف عن النسب، والعلاقات العميقة، وبيان الأسس والعلل البنوية، كما رفضوا حق الباحث في الافتراض – وأحوج شيء إلى هذا هو العلم – ظنا منهم أن الأحداث والظواهر قادرة هي بنفسها – وبدون أن يتدخل فيها الباحث – على أن تطلعنا على أسرار حدوثها، وأسباب مجاريها وتحولاتها، وهذا قد كذبته العلوم التجريبية الحديثة التي لا تكتفي بالوصف الساذج، بل تتجاوزه إلى البحث عن الأسباب، ببناء النماذج والمثل الرياضية اللائقة، ثم تجرى على فروضها التجارب، حتى إذا تم بها تصحيحها صارت بذلك حقائق ولو مؤقتة، أو تبطلها إذْ أبطلها الاختيار...". ([15]) ومعنى ذلك أنّ عبد الرحمن الحاج صالح يقبل التعليل ويدافع عنه.

وكان الوصفيون قد تأثروا بالمذهب الإيجابي الذي أرسى دعائمه أوجيست كونت في أوروبا، هذا المذهب الذي ينكر مبدأ التعليل في البحث العلمي، بل ويعتبر العلة كمفهوم ميتافيزيقي محض، وقد سمى هذا المذهب بالايجابية" لأن أتباعه تعلقوا بمشاهدة ما يمكن مشاهدته على ما يزعمون، وتركوا ما يعدونه سالبا غير موجب، وهو البحث عن الأشياء الكامنة وأسرار الظواهر، ومما دعا إليه (كونت A. Compte) هو التمسك بظاهرة الحدوث وتتبع صيرورته من دون أن يلتفت إلى أسباب هذه الصيرورة ".([16])

ولأن عبد الرحمن الحاج صالح أراد الدفاع عن التعليل، فإنه أراد أن يرد على هذا المذهب المغالى، وذلك من خلال وجهين: ([17])

– الأول : هو أنه لا يتحقّق أن تكون العلّة من المفاهيم الخاصة بالفلسفة العامة، فزيادة على ثبوت استعمالها كمفهوم تحليلي على يد أكبر العلماء خصوصا بعد أن قال (كونت A . Compte) كلامه فقد ثبت أيضا بإجماع علماء الفيزياء والأحياء وغيرها أن استنباط العلاقات اللازمة بين الأحداث، وإن كان أمرا يدعو إليه المنهج العلمي ليس كل العلم. وإن اكتفى الباحث بالملاحظة الاستقرائية، وإثبات هذه العلاقات، وترك التفسير العلمي لها، والتوجه العقلي المنتظم، فقد أضاع نصف العلم.

– والثاني : هو أن (كونت A. Compte) لم يتبين عنده جيدا مفهوم العلة، كما يفهمه العلماء المحدثون، فقد تناسى أن التعليل العلمي الحقيقي هو أن نبين كيف تنتج القوانين بعضها من بعض، لأن هذا التعليل يهتم بالنسب لا بالأحداث كأحداث بحته، وعلى هذا يمكننا أن نثبت عللها، أي أسباب وجودها وحدوثها، لأنه إذا توصلنا إلى بيان كيفية تفرع القوانين بعضها من بعض. فقد بينا بذلك كيفية خروجها إلى الوجود أي عللها وأسبابها بالمعنى العلمي.

وهذا قد وضحه العلماء أنفسهم إذ قالوا: إن التفسير العلمي هو في الحقيقة سلسلة من العمليات الاستنتاجية

والاستنباطية يجريها الباحث في نفس الوقت على رموز القوانين المجردة وعلى أعيانها المشخصة. فكلما أفضى به الاستنتاج إلى إثبات قضية ما باللزوم العقلي المحض، وتبيّن له في الوقت نفسه ثبوت ما يناسبها في الواقع المحسوس، فقد كشف بذلك عن علتها وسر وجودها، لأنه بفضل ما يجده من انسجام بين ما يفرعه من القضايا على القوانين المجردة (المصوغة بصياغة رياضية)، وبين ما يفرعه من النتائج المحسوسة على مشاهداته للواقع يكون قد حول" المنقول إلى معقول"، أي ما هو منقول إليه بواسطة الحواس إلى ما هو معقول فبين معللا، (وكل معقول فهو معلل بهذه الكيفية) تستسيغه بديهية العقل، ويطمئن له الفكر. فهذا هو التفسير العلمي المنتظم. ([18])

ومعنى ذلك أن عبد الرحمن الحاج صالح يؤكد أن التعليل هو أيضا من مميزات المعرفة العلمية، ويدحض بذلك آراء المذهب الإيجابي الذي تزعمه (كونت Compte)، ويوضح ذلك بطرحه لهذا الاستفهام الإنكاري" إذ كيف يقتصر العالم على الملاحظة والوصف ويترك الإجابة عن أهم سؤال يلقيه على نفسه، وهو السؤال عن كيفية خروج النسب والقوانين والأنظمة إلى الوجود؟ ".([19])

وفي إثباته لظاهرة التعليل قد سفّه عبد الرحمن الحاج صالح آراء البنيويين بقوله: " فإذا عمد اللغوي إلى وصف للغة من اللغات فلا يصح أن يوصف هذا الكلام، أو ذاك بأنه ينتمي إلى العربية أو الإنكليزية، إلا إذا خضع المأخوذ عنه لقوانينها الأساسية وأصول تأديتها، أي لمواضعات أصحابها، فالمعيار هاهنا هو نفسه ظاهرة، ويجب أن لا يُهدر كظاهرة ". ([20])

فالمعيارية التي كانت طاغية في النحو القديم تعتبر ظاهرة، وهو عبارة عن شيء قد تجاهله الوصفيون، وهو أن اللغة ليست فقط نظاما من الأدلة المسموعة بل هي، زيادة على ذلك، قوانين وأصول يعمل بها كل من يتكلم بها دون ما شعور (ويشعر عندما يعثر لسانه) .

وهذا هو عين الخلاف بين النحو الأوروبي التقليدي، واللسانيات البنيوية، إذ تمتنع البنوية من النظر في القواعد لأنها تفرض، في نظرها، معيارا مُعيّنًا. وفي هذا الموقف يكمن سبب السكون المهول الذي تتصف به هذه النزعة، إذ كيف يهدر أهم شيء في اللغة، وهو السلوك اللغوي، أو بعبارة أخرى كيف يترك البحث في الكلام نفسه كفعل من الأفعال التي يتحصل بها نظام اللغة. ([21])

نقرأ من كلامه أنّه ينتقد اللسانيات البنوية التي تطرح الاتجاه المعياري من اللغة، فاللسانيات الوصفية " تمسك عن إصدار الأحكام، وعن التقييم، سواء ما كان منه في ذلك تنويها أو تهجينا؛ لأنها لا تستند إلى تصنيفات الخطأ والصواب، ولا إلى مقولة الحسن والقبيح ".([22]) ولذلك فقد استفهم منكرا إذ كيف يهدر أهم شيء في اللغة وهو السلوك اللغوي !!؟

وبالموازاة مع ذلك فإنّه يشيد بما قام به (تشومسكي) في مجال اللسانيات من بحوث و دراسات " فلابد أن نعترف لهذا الرجل العبقري بالفضل الكبير على اللسانيات، كما لابد أن نلفت نظر الأخوان اللسانيين إلى أنه قد عرف الشيء الكثير عن النظريات والتصورات اللغوية العربية، وذلك من خلال دراسته للنحو العربي الذي وضعه أحبار اليهود في القرون الوسطى، وكذلك من خلال دراسته للأجرومية على أستاذه (روزانتال)، وقد التفت إلى مفهوم القاعدة النحوية، وتفطن إلى أهميتها، لا كمجرد قاعدة تفرض معيارا من المعايير، بل كنمط يكتسبه الطفل بإنشائه

إياه شيئا فشيئا من استماعه ومساهمته لكلام محيطه، وهو نوع من الاستنباط الإنشائي (Constructif)، وليس بمجرد تدخل الذاكرة. ثم أرجع لمفهوم التحويل (Transformation) قيمته ودوره، وقد كانت اللسانيات التاريخية ثم البنوية قد نفته تماما من البحث اللغوي. إلا أن النظرية التوليدية التحويلية في الوضع الذي كانت عليه في بداية السبعينات تختلف في أشياء كثيرة عن النظرية العربية القديمة (الأصلية فقط). وذلك كمفهوم التحويل فإن المدرسة التوليدية في النظرية (Standard)، لا تعرف إلا نوعا واحد من التحويل، وهو الذي يربط بين ما يسمونه بالبنية العميقة والبنية السطحية. فهذا نظيره في النظرية العربية هو التحويل التقديري. فكل كلام يحتمل أكثر من معنى – في أصل الوضع – فإن النحاة يقدرون لكل معنى لفظا، وهذا يحصل خاصة عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة أو التي وقع فيها حذف أو التي لم تأت على البناء المتوقع أي بناء نظائرها ".([23])

يلحظ أن هناك اتجاهين معاصرين في ضوء اللسانيات الحديثة في النظر إلى العلل النحوية، أحدهما وصفي، وهو يدعو إلى الاكتفاء بالعلل الوصفية التي تتفق مع كون اللغة ظاهرة اجتماعية، توصف بذكر خواصها، واطراح ما عداها من علل.

واتجاه ثان تفسيري تبناه عبد الرحمن الحاج صالح، وهو المنسوب إلى النظرية التوليدية التحويلية. فالمعروف أن تشومسكي (Chomsky) يرى من خلال نظرية التوليد أن نموذج نظام اللغة ينبغي أن يشتمل على كفاءتين: الكفاءة الوصفية، أي دقة الوصف، والكفاءة التفسيرية، وهذا هو الذي يقصده بمفهوم التحويل الذي يربط بين ما يسمونه بالبنية العميقة والبنية السطحية، ومعنى ذلك القدرة على إيضاح التحويل التقديري، ولعل فكرة التعليل تدخل ضمن الكفاءة التفسيرية، وبذلك نجد لها مكانا في المنهج التوليدي الذي أشاد به عبد الرحمن الحاج صالح، بعد أن أباه المنهج الوصفي.

ولا يذهب البحث مذهب أحد المعاصرين في أنّ " عمل عبد الرحمن الحاج صالح في تتبع علم اللسان متميّز مفيد، لكنه فيما يبدو غير مقنع؛ لعدم ترابطه التاريخي، فكأنه افترض أنّ العالم القديم قبل الحديث كان قرية واحدة تتبادل التأثر والتأثير، وهذا غير مؤكّد، فليس شرطا أن تعرف كل أمة منجزات الأمم السابقة في علم اللسان لتبني عليها، ذلك أن علم اللسان يمكن أن ينمو في عدة بيئات، ويصل إلى نتائج متشابهة، أو متباينة لا تسوغ أخذ أمة عن أخرى إلا بدليل تاريخي قاطع، كما أن اختلاف الوسائل واتحاد النتائج لا يعني التأثر، فمن الصعب إثبات تأثر تشومسكي بأنظار من النحو العربي لمعرفته بنحو العبرية، لأن وسائل البحث المتاحة له الآن تختلف عن وسائل البحث عند نحاة العربية ".([24])

ونحن لا نوافقه الرأي في ما ذهب إليه لأنّ مسألة تأثر تشومسكي بالنحو العربي ناقشها الكثير من الباحثين المعاصرين المتخصصين في الدرس اللساني الحديث، وأكدوها على لسان تشومسكي نفسه في مقابلة له مع مازن الوعر.

يقول تشومسكي: " قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة كنت اشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات السامية، ومازلت أذكر دراستي للأجرومية([25]) منذ عدة سنوات خلت – أظن أكثر من ثلاثين عاما– وقد كنت أدرس هذا مع الأستاذ فرانز روزنتال.. وكنت وقتذاك طالبا في المرحلة الجامعية أدرس في جامعة بنسلفانيا، وكنت

مهتما بالتراث النحوي العربي والعبري" . ([26])

وهذه المقابلة تلقاها كثير من الباحثين بالتحليل والمناقشة، فهذا حلمي خليل يتساءل قائلا: " فهل اطلع تشومسكي على النحو العربي ودرسه، كما أطلع على نحو العبرية ودرسه. لن نحتاج إلى الترجيح أو الاستنتاج فهو يؤكد ذلك في مقابلة له مع مازن الوعر. ([27])

ويضيف حلمي خليل: " والمستشرق (روزنتال) ([28]) من المستشرقين الذين كانوا يعرفون العربية وآدابها. ومعنى هذا أن تشومسكي كان وثيق الصلة في شبابه باللغة العربية ونحوها، كما كان وثيق الصلة باللغة العبرية – لغة قومه – فهل أثرت تلك المعرفة بالتراث العربي وتكوينه العلمي، ومن ثم ظهرت آثارها بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، في نظريته اللغوية ؟ تساؤل – لاشك– له مبرراته العلمية، ومن ثم فهو خليق بالدراسة والبحث ! ". ([29])

ويجيب بوقرة نعمان بقوله: " ومن هنا يتضح جليا أن تشومسكي تأثر في تكوينه العلمي بالتراث العربي، وبرزت مراحل هذا التأثر بعد هذا سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، في نظريته".([30])

ويرى رشيد عبد الرحمن العبيدي: " أن المنهج التحويلي التوليدي، منهج أشبه بأن يكون منهج النحو التقليدي العربي، لما اتصف به من الشكلية، والمعايير التي عرفها الدرس اللغوي العربي، فالدراسات العربية، التزمت مثلا وقيما عرفها النحويون العرب، كقواعد الاستبدال، والموقعية والتقديم والتأخير والحذف والزيادة، وتأثير العامل في المرفوع والمنصوب والمجرور والفروع والأصول، وهذه كلها تقترن بالبنية العميقة وما ينطقه مستعمل اللغة العربية. وبرزت معالم التحويل والتوليد عند العرب في دراسة اللغة في الأساليب البلاغية، وأصول الكلام وعلم المنطق، وعلم الكلام، ولعل الأصوليين والبلاغيين يمثلون–بحق–أسبق المحاولات في دراسة اللغة، من تحويلية تشومسكي، بل يمكننا أن نقول: إن اطلاع تشومسكي على النحو العبري، والنحو العربي، مما ترجم منه عن طريق نحاة الأندلس، يجعل من الممكن أن نفترض تأثر تشومسكي، والمدرسة التحويلية بالدراسات اللغوية العربية القديمة([31])".

كلّ ذلك يحيلنا إلى أنّ ما أكده عبد الرحمن الحاج صالح ثابت عضدته بحوث ودراسات المحدثين، وهذا بما لا يدعو إلى الشك والريبة ". ([32])

وفي سياق آخر يعيبُ خميس سعيد الملخ على عبد الرحمن الحاج صالح اقتصاره على المنهج التوليدي التحويلي، وحصر النحو العربي فيه بقوله: " أنه من الأولى الإقلاع عن بحث مسائل التأثر والتأثير لقلة جدواها، والأولى عقد حوار مع كل المناهج الحديثة من غير حصر النحو العربي في منهج واحد بشرط ألا تكون هذه المناهج الحديثة معايير لتقويم النحو العربي بل أساليب استئناس".([33])

والذي ينبغي التأكيد عليه أن عبد الرحمن الحاج صالح لم يحصر أبداً النحو العربي في منهج واحد، وهو المنهج التوليدي التحويلي، بل على العكس من ذلك، فإنه قد عقد مقارنة بين المنهجين البينوي والتوليدي التحويلي، ووجد بأن هذا الأخير أقرب ما يكون إلى النحو العربي، يقول عبد الرحمن الحاج صالح: " والجدير بالملاحظة هو أن جميع البنويين، لكونهم لا يريدون أن يتجاوزوا الوصف فقد قصروا بحثهم، في الحقيقة، على محاولة اكتشاف الوحدات وتصنيفها، كما تنبه إلى ذلك تشومسكي، فكأن دراسة اللغة كلها مقصورة على فك رموز النص

اللغوي، ويؤدي ذلك إلى العناية بدور التخاطب وحده وتجاهل أهم قطب في التخاطب وهو المتكلم.

ولهذا حاول أصحاب النحو التوليدي التحويلي أن يعيدوا لسلوك المتكلم أهميته التي يستحقها، وخاصة محاولة التفسير لأهم ميزة تمتاز بها اللغة، وهو قدرة المتكلم على التصرف في بنى اللغة للتعبير عن لأغراضه باستعمال البنى والأوضاع المتعارف عليها فقط في وضع لغته، وبالتالي العبارات التي تنتمي إلى تلك اللغة هي وحدها.

وهذا هو الذي يسميه سيبويه بالمستقيم الحسن".([34]) وهذا يدلّلنا على أن عبد الرحمن الحاج صالح حاول الاستئناس بكل المناهج، ولكنه وجد في المنهج التوليدي التحويلي الإجابة على كثير من الأسئلة التي راودت الباحثين الذين كانوا يسعون إلى تيسير نحو اللغة العربية، والذي لم يجدوا صالتهم في المنهج البنيوي، فهذا أحد رواد الوصفية، وهو تمام حسان حدث له ما يشبه الانقلاب على مفاهيمه التي كان يصدح بها حينما اطّلع سنة 1978 على المنهج التوليدي التحويلي بقوله: " يبدو أنّ النموذج التوليدي التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية، ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنياً من خلاله ".([35])

إن هذا ليثبت إثباتا قطعيا بأن عبد الرحمن الحاج صالح مثله مثل غيره من اللسانيين العرب المحدثين رأى بأن المنهج التوليدي التحويلي يتلاقى كثيرا مع النحو العربي، وقد مثل لذلك بقوله: " إن نظرية العامل التي يطالب كثير من نحاة المعاصرين بإلغائها هي أقرب نظرية إلى الصواب، ولجأ إلى هذا المفهوم أيضا تشومسكي Chomcky ... إن العامل مفهوم ذهني لتفسير ظاهرة لغوية هي علاقة كلمة بكلمة داخل الجملة في هذه العلاقة، ثم تصنيف الكلمات إلى عوامل ومعمولات، أو متأثرات، وعلى ذلك حين وجد سيبويه بعض الكلمات منصوبة، أو مرفوعة دون وجود عامل ظاهر في السياق كان لابد من افتراض عامل محذوف، أو مضمر، كما في أساليب النداء والقسم والاختصاص" . ([36])

وفي حديثه عن الانفصال والابتداء يقول: "... والزيادة على الأصل هي نوع من التحويل على حد تعبير اللسانيات. فالاسم المفرد وما بمنزلته هو وحده يحددها هذا التحديد الإجرائي (تحديد فيه عمليات تحويلية). وتحدد في نفس الوقت كل المكونات التي تتألف منها هذه الوحدة (وسموها بعد سيبويه باللفظة)... وأما التفريع فهو نفس التحويل الذي أشرنا إليه قبل.

والفرق بين هذا التحويل مما يوجد عند البنيويين، فهو أن الوحدات الداخلة في اللفظة (الكلم) تتحدد بهذا التفريع (التحويل بزيادة ما يمكن زيادته دون أن تتجاوز حدّ اللفظة). فالتحويل هو الذي يحدد الوحدات في المدرسة الخليلية، ولا تحتاج إلى " المكونات القريبة " الذي صاغه تشومسكي على شكل شجرة ".([37])

نلاحظ أن عبد الرحمن الحاج صالح لم يكن بعيدا عن الإقناع، فالبحث يذهب إلى أنه وجد تلاقيا بين النحو العربي القديم، وبين المنهج التوليدي التحويلي الذي أرسى دعائمه تشومسكي، وقد تراءى لنا كل ذلك حينما سقنا أمثلة من النظرية الخليلية الحديثة التي بين عبد الرحمن الحاج صالح بواسطتها بالأدلة القاطعة أصالة نظرية التراث النحوي العربي، " ولاسيما في المبادئ العقلية التي بنيت عليها ".([38])

بل إن البحث بسوقه لجملة من آراء الباحثين أكد بأن نوام تشومسكي رائد النظرية التوليدية التحويلية لم يكن بعيدا عن التأثر بنظرية النحو العربي التراثية.

وها هو دليل آخر نجده عند باحث قد طبقت مؤلفاته الآفاق يتساءل بعد أن أورد جملة من آراء الجرجاني في نظرية النظم، وجملة من انتقادات تشومسكي للبنيويين والسلوكيين بقوله: " ما سرّ هذا التلاقي شبه التام بين رأي عبد القاهر في النظم؟ ثم ما يترتب عليه من بناء وترتيب وتعليق وبين رأي تشومسكي في البنية العميقة، وما يتولد عنها من بنيات سطحية؟ هل كان ذلك منهما مجرد توارد خواطر، أو كان تأثرا من ناحية تشومسكي بفكر عبد القاهر؟

وإذا كان ذلك تأثرا، فكيف وصل الأثر إلى تشومسكي مع اختلاف الدار والعصر واللغة والثقافة، ثم مع ما يصادفه التراث العربي والإسلامي في الغرب من تجاهل متعمد حينا، ومن انتقاص وتهجم حينا آخر، حتى لقد وصل الأمر إلى إنكار فضل العرب في حقل الدراسات اللغوية بنسبة التأثير إلى الهند في حقل الأصوات والصين في حقل المعجم واليونان في حقل النحو. ثم لم يبق للعرب إلا مقعد التلميذ من هذه الأمم.

وليس أحب أن أنسب إلى تشومسكي تهمة النقل عن عبد القاهر على الرغم درجة القرب بين الفكرتين. ولكنني أشير فقط إلى بعض القرائن التي تدل على التأثر دون النقل. فالذي بلغني عن تشومسكي أن أباه من رجال الدين اليهود الذين يعرفون العربية معرفة جيدة، ويعرف أن نحو العبرية قد تمت صياغته لأول مرة في الأندلس الإسلامية على غرار نحو العربية.

ومن هنا لابد أن يكون له إلمام بكتب النحو العربي. وإذا كان الأمر كذلك لم يكن من الغريب أن يكون الابن المحب للاستطلاع العلمي قد سأل أباه أن يترجم له، أو أن يمكنه على نحو ما من معرفة بعض آراء النحاة العرب التي تأثّر بها النحو العبري، أو أي شيء من هذا القبيل، ثم أن تكون فكرة النظم، كما قررها عبد القاهر، قد جرى ذكرها، أو الإشارة إليها.

وليس ببعيد أن تكون فكرة النظم مصدر الإيحاء بفكرة البنية العميقة، أيا كانت الظروف التي صيرتها مصدرا للإيحاء والتأثر".([39]) كلّ هذه التساءلات والإثباتات تدل بما لا يدعو إلى الشك أن تشومسكي رائد اللسانيات التوليدية التحويلية قد تأثر بالفعل بأنظار من نحو اللغة العربية.

وقد شدّته بالفعل بحوث النحاة الأوائل أمثال الخليل وسيبويه والجرجاني، وما فكرة البنيّة العميقة إلا صدى لتأثره بفكرة النظم عند عبد القاهر الجرجاني. وكان عبد الرحمن الحاج صالح قد تتبع تاريخ علم اللسان من أقدم الإشارات التاريخية له حتى العصر الحديث، فوجد بأن تطور اللسانيات في أوروبا في القرون الوسطى بعد القرن السادس الميلادي حتى القرن السادس عشر وجد بأن الأوروبيين بدأوا يبحثون عن علل النحو في تفسير القواعد بتأثير الفلسفة، والمنطق، وقالوا بضرورة التقدير في النحو لتفسير الأبنية والتراكيب التي تعتريها بعض التحولات في سعة الكلام ونظمه مثل الحذف، والتقديم، والتأخير، وغيرها. ([40]) وهنا وصل إلى أن نحاة العربية أول من لجأ إلى التقدير. ([41])

وقد خص عبد الرحمن الحاج صالح النحو العربي ومنطق أرسطو بدراسة خاصة ذهب من خلالها إلى أن المنطق الأرسطي لم يؤثر تأثيرا حقيقيا ملحوظا على النحو العربي إلا في القرن الرابع الهجري. ([42])

ويثبت أحد المعاصرين بأنّ هذا التتبع التاريخي الموجز لعلم اللسان البشري حقق منه عبد الرحمن الحاج صالح

هدفين: التأريخ لتطور علم اللسان الحديث، وإثبات " أن النظرية النحو العرب عربية في جـــذورها وأصـــولها. فالتعليل النحوي نبع من اللغة العربية، و لم يتأثر بمقولات المنطق إلا في القرن الرابع الهجري، وتمثل أصوله النظرية دقة علمية في البحث والتفسير، وهذا ما سعى إليه في الطريقة الثانية التي سلكها للبرهنة على وجود نظرية نحويـــة عربية متقدمة علميا قادرة على تفسير اللغة العربية نحوا وصرفا ". ([43])

هذا التفسير الذي هو من نتاج النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي وجد عبد الرحمن الحاج صالح بأنه يلتقـــي بالتعليل النحوي الذي أرسى دعائمه النحاة الأوائل، ولاسيما الخليل وسيبويه. ولذلك يمكن استثمار ما توصلت إليه هذه المناهج التوليدية التحويلية في عمليتي تيسير النحو العربي على الناشئة.

الهوامش

[1] – موسى عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 228.

[2] – يوسف الهليس، تطوير دراسة اللغة العربية، مقال في مجلة المعرفة، العـــدد178، كـــانون الأول، 1976، ص159 – 172.

[3] – عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللغوية الإنسانية، ندوة اليونيســـكو حـــول اللســـانيات وتطورها في الوطن العربي، الرباط، 1987، ص 373.

[4] – أنظر خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو، ص 242.

[5] – أنظر ميشال زكريا، الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد الغة العربية، ص 7 – 71 وما بعدها.

[6] – عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي، ص 271.

[7] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 273.

[8] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 17 – 18.

[9] – أنيس فريحة، تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة، ص4.

[10] – محمد عيد، أصول النحو العربي، ص165.

[11] – عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 29.

[12] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص18.

[13] – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص52.

[14] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 29 – 30.

[15] – المرجع السابق، ص 18.

[16] – المرجع نفسه، ص 28.

[17] – المرجع نفسه، ص 28 – 29.

[18] – عبد الرحمن حاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 29.

[19] – المرجع نفسه، ص 29 – 30.

[20] – المرجع نفسه، ص 219.

[21] – المرجع السابق، ص215.

[22] – عبد السلام المسدي، الفكر العربي والألسنية، بحث منشور ضمن أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، العدد رقم 4، سنة1981، ص 13.

[23] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 215 – 216.

[24] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 250 – 251.

[25] – الأجرومية، كتاب مختصر مشهور في النحو العربي، لابن الأجروم، الذي عاش في القرن الثامن الهجري، ويقال: إن هذا الكتاب نقل إلى اللغة اللاتينية في القرن السادس عشر الميلادي.

[26] – مازن الوعر، لقاء مع تشومسكي، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، العدد السادس، سنة 1982، ص 72.

[27] – حلمي خليل، نظرية تشومسكي اللغوية، تأليف جون ليونز، ص13.

[28] – فرانز روزنتال والأستاذ تشومسكي، في جامعة بنسلفانية، وهو واحد من المستشرقين الذين كانوا يعرفون اللغة العربية وآدابها، من أهم آثاره: مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، وقد نقله إلى العربية أنيس فريحة، عام 1963، وله دراسات حول أساليب التعليم في الإسلام.

[29] – حلمي خليل، نظرية تشومسكي اللغوية، ص 13.

[30] – بوقرة نعمان، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 145.

[31] – رشيد عبد الرحمن العبيدي، العربية والبحث اللغوي المعاصر، ص 218.

[32] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 251.

[33] – المرجع السابق، ص 251.

[34] – عبد الرحمن حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 42.

[35] – تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية أَلسُنِيًّا، ص 184.

[36] – تواتي بن تواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ص 109 – 116.

[37] – المرجع نفسه، ص 99.

[38] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 213 .

[39] – تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج 2، ص 343.

[40] – عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى عالم اللسان، ج2، ص 27.

[41] – المرجع نفسه، ج2 ، ص 59.

[42] – عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق آرسطو، ص 67 – 86.

[43] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 249.